

مِنْ فَرَائِدِ الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ
لِلْإِمَامِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

م. د. محمد خلف كاظم الخيكاني

مديرية تربية بابل

م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني

مديرية تربية النجف الأشرف

The Uniqueness of Language Usage
of Imam Ali (Pb) in Nahjul-Balagha

Dr. Muhammad Khalaf Kazem Al-Khikani

Babylon Education Directorate

Dr. Haider Hadi Khalkhal Al-Shaibani

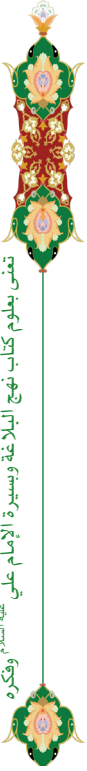
Najaf Education Directorate

ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى رصد عدد من الاستعمالات اللغوية والنحوية التي انفرد بها أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، وهي أنماط نحوية فصيحة جاءت على وفق سنن العرب في كلامها، وعلى وفق معايير علماء العربية فيما يصح الاستشهاد به، لكنّه لم ينل استحقاقه في الميدان النحوي، على الرغم ممّا هو، إذ هو منهل ثرٌ للغة العربية وعلومها، ومعينٌ للفصاحة والبيان، والبلاغة والإتقان، الهدف من ذلك تزويد العربية بتراكيب نحوية جديدة يمكن الإفادة منها في الدرس اللغوي والنحوي والقياس عليها، ومن هنا وقع الاختيار على عنوان: (مِنْ فَرَائِدِ الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ).

Abstract

This research seeks to monitor a number of linguistic and grammatical uses that are unique to the Commander of the Believers (peace be upon him) in Nahjul-Balagha, which are eloquent grammatical patterns came according to the Sunnah of the Arabs in her words, and according to the standards of Arab scientists in what may be cited, but it did not gain its merit in Grammar field, it is a rich tributary of the Arabic language and science, and a fountain of eloquence, rhetoric and proficiency, the aim of this is to provide Arabic new grammatical structures that can be used in the lesson of language and grammar and measurement.



المقدمة

كلام الباري عز وجل، وكلام نبيه
المصطفى (صلى الله عليه وآله)، وقد
ضمَّ نَفَحَاتٍ من كلام العزيز الجبار،
وقَبَسَاتٍ من بدائع النبي المختار،
وحوى من الأساليب النحوية
أعلاها، وتضمَّن من جواهر المعاني
أعلاها، ولا شك في ذلك، فهو
(كلام دون كلام الخالق وفوق كلام
المخلوقين))^(١).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة
والسلام على النبي العربي الأمين،
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله)
خاتم المرسلين، وعلى آله الطاهرين،
وصحبه الغر الميامين، ومن دعا
بدعوته بصدق وإحسان إلى يوم
الدين.
أما بعد..

وهذا بحث عرضنا فيه أنماطاً
نحوية تعد (مِنْ فَرَائِدِ الاستعمالِ
اللُّغَوِيِّ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ (عليه السلام)
في نهج البلاغة) في إشارة إلى نقد
القواعد النحوية التي بُنِيَتْ على
استقراء ناقص، وتصحيح بعض ما
تقرَّر من أحكام نحوية مستندين
بذلك إلى كلام أمير المؤمنين (عليه
السلام) في نهج البلاغة، فهو نصٌّ
عربي فصيح فريد في لغته وتراكيبه.
وقد تناولنا في هذا البحث المسائل

فلا يخفى على أرباب الفكر
اللغوي أن كلام أمير المؤمنين (عليه
السلام) عامة والمختار في (نهج
البلاغة) هو في أعلى مدارج البلاغة
والفصاحة والبيان، يزخر باستعمالات
لغوية فريدة، واستعمالات نحوية
مقيسة، الوقوف عندها يحلُّ كثيراً من
المشكل الذي رافق الدرس النحوي
في طائفة من مسائله في التقعيد
والقياس؛ لأن كلامه (عليه السلام)
هو الكلام العربي الفصيح بعد

الآتية:

المتقدمين يجد أنّ عنايتهم قد تركزت

المسألة الأولى: التنعيم وأثره في قبول بعض التراكيب.

المسألة الثانية: وقوع (حيث) شرطية من دون اقترانها بـ (ما).

المسألة الثالثة: جواز خروج (فوق) عن الظرفية إلى الجرب (الباء) الزائدة.

المسألة الرابعة: جواز استعمال (ما) بعد (شتان) واستعماله في الأمور المعنوية.

ومن هنا جاء هذا البحث في مقدمة وأربع مسائل، وخاتمة أودعنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والله تعالى نسأل أن تكون

منه الإفادة بقدر ما بُذل فيه من الجهد إنّه ولي التوفيق والسداد.

المسألة الأولى: التنعيم وأثره في قبول بعض التراكيب:

الناظر في جهود علماء العربية

علماء العربية في ضوء ما وضعوه من

المدون واستجلاء ما فيه من مقاصد

ومعان قد يكون بحاجة أحياناً إلى

معرفة سياقات القول والظروف

المحيطة بالنص، ومن هنا وقف

علماء العربية في ضوء ما وضعوه من



أسس وقواعد على تسجيل الأحداث المحيطة بالمدونات اللغوية التي شرحوها، بل قد يفسرون بعض التراكيب النحوية والاستعمالات اللغوية بالنظر إلى قائلها أو منشئها ولا سيما إذا كان النص مشكلاً بحاجة إلى إيضاح قصرت قواعد اللغة عن بيان مقاصد المتكلم فيها، من ذلك ما قاله سيبويه في باب الأمر والنهي: ((وتقول: زيداَ قطعَ الله يده، وزيداَ أمرَ الله عليه العيشَ، لأنَّ "معناه معنى" زيداَ لِيَقْطَعَ اللهُ يده))^(١)، وأكد ذلك في موضع آخر فقال: ((وكذلك: سير عليه ليلاً ونهاراً، إذا أردتَ ليلَ ليلتك ونهارَ نهارك، لأنَّه إنَّما يُجْرَى على قولك: سير عليه بَصْراً، وسير عليه ظلاماً، إلا أن تريدَ "معنى" سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ))^(٢) على أن سيبويه استعمل عبارة (الترنم ومد الصوت) للدلالة

على ما يؤديه التنغيم من وظائف دلالية في الجملة العربية؛ إذ قال: ((اعلم أنَّ المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئتَ ألحقتَ في آخر الاسم الألف؛ لأنَّ الندبة كأَنهم يترنمون فيها؛ وإن شئتَ لم تُلحق كما لم تلحق في النداء))^(٣). وكان ابن جني قد تناول التنغيم في مواضع من كتابه الخصائص، من ذلك قوله: ((وقد حذفت الصفة ودلَّت الحال عليها. وذلك فيما حكاها صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنَّما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملتَه، وذلك أن تكون



في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: على حين أن للدكتور رمضان عبد كان والله رجلاً، فنزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً (أو نحو ذلك)^(٥)؛ ولست ههنا في معرض استعراض أقوال النحويين في التنعيم وأثره في توجيه المعنى وإن كان عدد من المحدثين يجزم بعدم وروده في التراث اللغوي القديم مثل الدكتور تمام حسان.

وهكذا يظهر لنا أن التنعيم واحد من الأدوات التي استعان بها علماء العربية في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية كان الوقوف عند حدود المكتوب قاصراً عن تبين المراد منها. وبذا فإنّ التعويل على الأداء الصوتي ومعرفة سياق الحال النصي وقت إلقائه أو إنشائه كفيل بفك بعض الرموز اللغوية في التركيب النحوي، وبيان دلالتها وما توحى به من معان؛ إذ إنّ الاكتفاء بالصورة الخطية للمدون قد يبقى قاصراً عن تفسير ما ورد فيه من استعمال



وقت الخطاب، فالوقوف عند لفظة (هالك) وقفة بصوت شديد يعطي للمفردة جرّاً صوتياً يوحى بشدة معنى الهلاك فيها، ويتسق السياق الذي وردت فيها هذه اللفظة، وقد التفت لهذا وصرح بدلالاتها عدد من شراح نهج البلاغة، فقد قال البحراني: ((أي لا يهلك من مخالفته إلا أعظم هالك كما تقول: لا يعلم هذا الفن من العلم إلا عالم، أي من بلغ الغاية من العلم))^(٨)، وأكد هذا المعنى الشيخ حبيب الله الخوئي؛ إذ قال: ((من بلغ الغاية في الهلاك فالتنكير لقصد النوع))^(٩).

يتضح ممّا تقدم أن تنكير لفظة (هالك) وقوة الوقف عندها صوتياً أعطى دلالة التمكن والمبالغة في بيان صفة الهلاك فيمن قصدهم الإمام (عليه السلام) مع تطابق دلالة الهلاك بين المسند والمسند

نحوي فريد، ومن ذلك ما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «لَقَدْ حَمَلْتُكُمْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ الَّتِي لَا يَهْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا هَالِكٌ مَنِ اسْتَقَامَ فَإِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ زَلَّ فَإِلَى النَّارِ»^(٧).

اللافت في تعبير الإمام (عليه السلام) تطابق الوحدة اللغوية بين المسند والمسند إليه باستعمال أسلوب القصر، وما ذلك إلا مظهر من مظاهر الاكتفاء بمد الصوت باللفظ نفسه والاستعانة بما يشق منه لتحقيق دلالة الانسجام الدلالي، فضلاً عن الانسجام المعنوي، وكل ذلك من أجل الوقوف عند دلالات هذا الاستعمال السياقي المتحقق من التنعيم وأثره في اتساقية التراكيب.

إنّ النص العلوي يرفد اللغة بنمط تركيبى واسع الدلالة ومكتنز المعاني بنحو من الإيجاز معتمداً على القرائن الصوتية التي ترافق النص



إليه، إذ إنّ من معاني مادة (هلك) الفساد^(١٠)، ولما كانت تلك الدلالة ظاهرة جلية لسنا بحاجة إلى تقدير صفة، كما ذهب النحويون في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(١١)؛ فقد حملوا النص على التأويل والتقدير والمبالغة في ذلك؛ لذا قال أبو حيّان الأندلسي: ((والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد؛ فإنّه لا يكون فيه، ولذلك تؤول قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ على حذف الوصف، أي: ظنًا ضعيفًا))^(١٢)؛ وأشار المرادي إلى ما هذا سبيله، فقال: ((وأما قوله ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾، فمتأول على حذف الصفة، أي: إلا ظنًا ضعيفًا))^(١٣).

وقد جاء هذا التركيب في كلمات الإمام (عليه السلام) في موضعين آخرين؛ إذ قال: «وَدُعِيتُمْ إِلَى الْأَمْرِ

إن ورود هذا النمط التركيبي في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي هو أفصح الناس لسانًا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دليل على شيوع هذا الاستعمال في كلام العرب وإن لم نقف عليه في غير كلامه، ولو تتبعناه لوقفنا على أمثاله، إذ إنّ لغة أيّ فرد هي صورة لمظاهر المجتمع الذي ينشأ فيه، وهي مزيج من الاستعمالات الشائعة في ذلك العصر^(١٤)، لذا فلا سبيل إلى رده أو تضعيفه، بل الأولى قبوله والقياس عليه؛ لأنّ عدم الاعتماد على هذا الكلام يفضي إلى حرمان النحو من رافد كبير للشواهد النحوية، والاستدلال به ((يُغني اللغة؛ إذ يمدّها بفيض غزير من الاستعمالات وبمختلف الأساليب؛ لعلاقتها

٢٥



الوثيقة باللهجات العربية))^(١٦)، وأن كلامه (عليه السلام) مما لا نقاش في فصاحته وموافقة كلامه لمبادئ علماء العربية في شرائط الاحتجاج، ولعل ما ذكره ابن جني يُغني القول بذلك، فقد أشار إلى أن ما يرد عن العربي الموثوق بفصاحته شيء لم يُسمع من غيره أُخِذَ به ما لم يخالف قياساً موجوداً^(١٧)، وإن خالف هذا الكلامُ الجمهورَ فالعبرة بفصاحة لسان العربي وقوة بيانه^(١٨)، بل يُقْبَل ما جاء به هذا العربي الفصيح وإن تعارض مع قياس آخر^(١٩)، لهذا كله نرى صحة هذا التركيب فضلاً عن أنه يثبت عدم صحة القول القاضي بتقدير، كما ذهب إليه جملة من علماء العربية في ضوء تفسيرهم لآية الظن، فحمل التركيب القرآني على ما ورد من نظائره في كلام الأمير، وما استدللنا به صوتياً أولى من الخوض

في التقدير والتأويل والحذف. المسألة الثانية: وقوع (حيث) شرطية بلا (ما): (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في أكثر الكلام^(٢٠)، وقد يرد للزمان أيضاً^(٢١)، وهو ملازم للإضافة إلى الجمل سواء أكانت اسمية أم فعلية^(٢٢)، وإضافته إلى الفعلية أكثر^(٢٣)، وهو في تلك الإضافة مخالف لما يماثله لهذا بُني لخروجه عن بابه، وقيل: إن الذي أوجب بناءه وقوعه على الجهات الست وعلى كل مكان فأبهم فصارَ بإبهامه في الأمكنة (إذ) المبهمة في الدلالة على الأزمنة الماضية كلها^(٢٤).

ومن هذه المضارعة في الإبهام للحرف (إذ) اتصل الشرط بـ (حيث) واستوجبت شرطيتها اقترانها بـ (ما) المبهمة، قال سيبويه: ((ولا يكون الجزء في "حيث"، ولا في "إذ" حتى



يضم إلى كل واحد منهما "ما") (٢٥). يشترطون إلزام الشرطية بـ (حيث) ويعلل النحويون سبب إضفاء معنى الشرطية على (حيث) بعد دخول (ما) عليها هو أنها تحولت من التخصيص المتأتمن إضافتها إلى الجمل بعدها إلى الإبهام وهو ما يكون عليه الشرط (٢٦)، فـ (حيث) تضارع (إذ) بوجوب إلحاق (ما) بها لكي تكون أداة شرطية جازمة، وتخالفها في أن (إذ) أداة حرفية، و(حيث) أداة اسمية ظرفية مبهمه، قال المبرّد: ((وحيث اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه. فـ "حيث" في المكان كـ "حين" في الزمان فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل، وهي الابتداء والخبر، أو الفعل والفاعل. فلما وصلتها بـ "ما" امتنعت من الإضافة فصارت كـ "إذ" إذا وصلتها بـ "ما") (٢٧).

وهكذا يبدو أن النحويين

يشترطون إلزام الشرطية بـ (حيث) هو إلحاق (ما) المبهمه بها لتضارع بذلك الحرف (إذ)، فتحمل بتلك الدلالة معنى الشرط، لكن الوارد في كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة يدحض ما ذهب إليه النحويون في إلزام دخول (ما) على (حيث) كي يتحقق معنى الشرطية، إذ قال (عليه السلام) مخاطباً معاوية: «وَحَيْثُ تَنَاهَتْ بِكَ أُمُورُكَ، فَقَدْ أَجْرَيْتَ إِلَى غَايَةِ حُسْرٍ، وَمَحَلَّةٍ كُفْرٍ» (٢٨)؛ فقد فارق الظرف (حيث) (ما) المبهمه التي اشترط النحويون ملازمتها له وتحولها معها إلى الدلالة على الظرفية المكانية مقصوداً بها المجازاة، بعد أن كانت تدلّ على الظرفية المكانية فقط، وما ذلك إلاّ مظهر من مظاهر إعطاء السلطة التقديرية للبنية النصية في تشخيص الدلالة القصديّة للأدوات



(الاسمية أو الحرفية)، وهذا ما أجاز المجازاة بـ (حيث) من دون الركون إلى استعمال (ما) المبهمة معها؛ إذ إنّ السياق هو الكاشف الحقيقي عن أسلوب الشرط بوجود الأداة من عدمه؛ لتحقيق مبدأ السببية بين السبب والمسبب، وهذا ما يجعلنا نجد تراكيب ذات أبنية شرطية من دون وجود أداة تحكم الجمل؛ وهو أمر لم يجزه النحويون لكن وروده في كلام الإمام (عليه السلام) دحض حجّتهم وأبطل ما تكلفوه؛ لوروده في أعلى النصوص فصاحة بعد القرآن الكريم وكلام نبيه الأمين (صلى الله عليه وآله وسلّم).

المسألة الثالثة: جواز خروج (فوق) عن الظرفية إلى الجرب (الباء) الزائدة:

(فوق) ظرف مكان مبهم وهو من أسماء الجهات المبنية حيناً والمعربة

أحياناً أخرى؛ فيبنى على الضم إذا قطع عن الإضافة ونوي معناه دون لفظه؛ نحو: نزل القوم وبقيت فوق، وهو هنا مبني على الضم في محل نصب، ويكون معرباً منصوباً في غير ذلك كأن يكون مضافاً ومعنى؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَمْلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾^(٢٩)، وهو هنا منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهذا ما لا خلاف فيه بين النحويين ولكنهم اختلفوا فيما يدخل عليه من حرف جر بين محافظة على الظرفية أو الخروج عنها؛ وفي هذا الصدد قال سيبويه: ((وتقول: "أخذتنا بالجود وفوقه"؛ لأنه ليس في كلامهم وبفوقه). ومعنى هذا الكلام: أخذتنا السماء بالجود من المطر، وبمطر فوق الجود، ولم يجز جر "فوق" عطفاً على "الجود"؛ لأنّ العرب لا تكاد تدخل الباء على "فوق"؛ لا يقولون: "أخذتنا بفوق الجود" إنما يقولون: "أخذتنا

المباني م. د. محمد خلف كاظم الخيكاني / م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني

بمطر فوق الجود"، ولو جررت لجاز، وليس الاختيار^(٣٠)؛ فجعل سيويه الداخل في حكم المضاف وهو جائز عنده.

وذكر ابن مالك وهو ما نقله عنه السيوطي من ((أَنَّ (فوق) و(تحت) لا يتصرفان أصلاً، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأَخْفَشُ، فَقَالَ: اعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ فَوْقَ رَأْسِكَ وَتَحْتَكَ رَجُلًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نَصْبِ الْفَوْقِ وَالتَّحْتَ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُمَا إِلَّا ظَرَفَيْنِ أَوْ مَجْرورَيْنِ بـ(من)، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٣١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٣٢)، وَقَدْ جَاءَ جَرُّ فَوْقَ بـ(على) فِي قَوْلِهِ:

فأقسم بالله الذي اهتزَّ عَرْشُهُ... على فَوْقَ سَبْعٍ... وبالباء فِي قَوْلِهِ: لستَ رهنًا بِفَوْقَ مَا اسْتَطِيعُ... وَكِلَاهُمَا شَاذٌ^(٣٣)؛ فجعل

الأخفش ذلك من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وإن ورد في كلام العرب شعراً فهو منظور إليه من باب الضرورة لا أكثر.

وذهب أحمد بن يحيى ثعلب إلى ما ذهب إليه الأخفش فقال: ((إنهما سواء لا فرق ترتيبهما بالنصب، وقد تصرف فيهما (بمن)... وشذ الجر بالباء في... قول سحيم: فشبهني كلباً ولست بفوقه... ولا دونه أن كان غير قليل))^(٣٤).

وهكذا يظهر لنا أن (فوق) وما يحمل عليها من ظروف الجهات تتصرف بجرّها بـ(من)؛ قال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، ولا تجر بالباء، ولذلك قال سيويه

في قولهم "أخذتنا - يعني السماء - بالجود وفوقه": لا يجوز إلا الحمل على المعنى؛ لأنَّ فوق لا تجر بالباء، إنما تجر بمن، والمجرور بها الذي هو "بالجود" وقع حالاً، فله موضوع



هذا الظرف في أصل وضعه، وإن عدّ النحويون دخول الباء و(على) عليه من الشاذ في الاستعمال الفصيح لكن الوارد في كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة يدحض ما ذهب إليه النحويون في إلزام دخول (من) على (فوق) كي يتحقق معنى الظرفية فيها؛ إذ قال (عليه السلام): «وَتَقَدَّمَتْ فِي الدِّينِ فَضِيلَتُهُ بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَى مَا حَمَلَهُ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ»^(٣٧)، وقال (عليه السلام): «وَلَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ»^(٣٨).

وفي ضوء ما ذكره الإمام (عليه السلام) يتبين لنا أن الاستقراء كان ناقصاً والتأويل لما خالف ما عليه النحويون كان متكلفاً؛ وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نؤسس لقاعدة نحوية جديدة لم ترد في استعمالات النحويين وتمثيلاتهم تتجسد بدخول حرف الجر الباء على الظرف (فوق) استناداً لكلام الإمام بعد أن عدّ

من الإعراب غير الظرفية^(٣٥)؛ ((لأنَّ الباء زائدة فلا عبرة بدخولها، وأما جرّ (فوق)، و(تحت) بمن في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، و﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، فقد عرفت أنَّ الجر بـ(من) لا يخرج الكلمة عن الظرفية، وقد فصل ابن عصفور الأمر في كلمة (فوق) كما فصل ذلك في كلمة (دون) فقال: لما عدد الظروف التي لا تتصرف: وفوقك إذا أريد بها علو المرتبة في صفة من الصفات، وعلل ذلك بما علل به كلمة دون، ومقتضى كلامه أنّها إذا أريد بها العلو الحسي قد تتصرف، وهذا خلاف ما قد عرف أنّه من لغة العرب))^(٣٦).

وعلى هذا الأساس فإنّ مسألة الجر لـ(فوق) باختلاف حروف الجر يعمل على إعطائها دلالات متنوعة في سياق جملتها، وهذه الدلالات تتنوع بين الظرفية والسياقية الخارج إليها



ورود ذلك من الشاذ في كلام العرب وأشعارهم التي قد تخضع للضرورة الشعرية بما ينسجم والوزن الشعري لكن وروده في منشور الكلام ومتسعه يكون غير خاضع لشيء من ذلك، لذا يعدّ حجة داحضة فضلاً عمّن قاله وهذا ما لا يخفى بمكان.

المسألة الرابعة: جواز استعمال (ما) بعد (شتان) واستعماله في الأمور المعنوية:

(شتان) اسمُ فعلٍ معناه: البعدُ المفرط^(٣٩)، أي: ((ما أشدّ الافتراق))^(٤٠)، وهو مأخوذ من الشّت: وهو الافتراق والتباعد بين شيئين، تقول: شتّان زيدٌ وعمرو^(٤١).

وقد نسب عدد من اللغويين والنحويين إلى الأصمعي منعه ورود (ما) بعد (شتان)، فلا يجوز عنده القول: شتّان ما بين زيد وعمرو^(٤٢)، ذلك أنّه يرى أنّ (شتان) مثنى (شتّ)، وهو المتفرق، وهو خبر

لما بعده^(٤٣)، واحتج لمذهبه بأمرين: أحدهما كسر نونه في لغة. والآخر: هو أنّ المرفوع بعده لا يكون إلّا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعاً، ولو كان بمعنى افترق لجاز ورود فاعله جمعاً^(٤٤).

وقد اعترض النحويون على مذهب الأصمعي بشيئين: أحدهما أنّ كسر نونه لغة، والفتح هو اللغة الفصحى. والآخر هو أنّه لو كان: خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ^(٤٥)، هذا فضلاً عن كثرة الشواهد الشعرية التي ورد فيها (شتان) متبوعاً بـ (ما)^(٤٦)، من ذلك قول الشاعر:

لشتّان ما بينَ اليزيديين في الندى

يزيدٍ سليمٍ، والأغرّ بن حاتم وهو عند الأصمعي ليس بحجة؛ أنّه مولد^(٤٧)، على أنّ الشواهد الشعرية الناقضة لما رآه الأصمعي كثيرة^(٤٨).

وقد حاول علماء العربية تأويل



(ما) في نحو: شتان ما بين زيد وعمرو، فعدّها بعضهم موصولة أو زائدة^(٤٩)، وخلص الرضي إلى رأي مفاده أنّه إذا كان (شتان) في قولنا: شتان ما بين الزيدين ((بمعنى افتراق الحالان اللتان بين اليزيديين، وهما: البخل والجود، وكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركة فيهما، وهو ضد المقصود، فنقول: إنّها جاز: شتان ما بينهما، على أنّ شتان بمعنى: بعد؛ لأنّه لا يستلزم فاعلين فصاعداً، و(ما) كناية عن البون أو المسافة، أي: بعد ما بينهما من المسافة أو البون، ويجوز أن تكون (ما) زائدة، كما كانت من دون (بين)، وشتان بمعنى بعد ويكون (بين) فاعل شتان، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٥٠) قال: بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع، استنكاراً لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله))^(٥١).

ولقد قيّد الزمخشري دلالة (شتان) في التفريق بين المعاني والأحوال^(٥٢)، ووافقه الأستاذ عباس حسن من المحدثين، فرأى أنّ ((الصحيح الفصيح في (شتان) أن يكون الافتراق خاصاً بالأمور المعنوية، كالعلم، والفهم، والصلاح))؛ لكن هذا الكلام مردود بما جاء في نهج البلاغة، إذ استعمله الإمام (عليه السلام) في موضع واحد في التفريق بين عمليين، والأعمال ليست معنوية خاصة؛ بل منها المعنوية ومنها الحسيّة، فقال (عليه السلام) في كلماته القصار: «شَتَانُ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ: عَمَلٍ تَذَهَبُ لَذَّتُهُ، وَتَبْقَى تَبِعَتُهُ، وَعَمَلٍ تَذَهَبُ مَوْوَنَتُهُ وَيَبْقَى أَجْرُهُ»^(٥٣).

الناظر في كلام الإمام (عليه السلام) يجد أنّ تركيب شتان مع ما بعدها يدل على افتراق دلالة شتان عمّا وضعت له في أصل وضعها واكتسابها دلالة جديدة يحكمها



السياق النصي الذي وردت فيه ألا وهو استعمالها في الأمور غير المعنوية بعد أن قصر النحويون استعمالها على ذلك، وهذا ما يعد أمراً مردوداً لما ذكرناه من أن السياق هو الكاشف الحقيقي لما تدل عليه التراكيب والصيغ من وظائف في أبنيتها؛ وهذا ما يجعلنا أن نوسع من دائرة الاستعمال لهذا التركيب (شتان ما) ليشمل الأمور المعنوية وغيرها في الاستعمال بعد وروده في كلام من لا يمكن أن ينكر كلامه لبلاغته وعلو مقامه.

فضلاً عن أن وجود (ما) بعد (شتان) أعطى للنص دلالة الشمول والعموم، وكأنَّ الإمام (عليه السلام) يُومئ بقصد العملين إلى أي عملين كانا، ولو قال الإمام: شتان بين عملين، لَمَحْنَا في هذا التركيب المفترض دلالة التخصيص التي لا تتفق ودلالة النص المراد به العموم

والشمول والسعة في الاستعمال. ولو مضينا أبعد من ذلك في التحقيق لوجدنا أن دلالة العموم التي جاءتنا من (ما) هي دلالة صوتية، فضلاً عن كونها تركيبية نحوية؛ وذلك لما في ألف (ما) من مدّ في الصوت ممّا يجعله متسقاً والإبهام والعموم والشمول؛ لذلك تأتي نكرة تامة وصفاً، وتأتي في التعجب وغير ذلك؛ فناسب هذا الدلالة المتوخاة من ذلك التركيب.

إذن ليست القضية من باب المنع والجواز وإنما لكل تركيب ملمح سياقي يقضي إلى دلالة معينة تناسب وقصدية المتكلم فيما يرمي إليه وإلا لما تنوعت التراكيب واختلفت المقاصد وتعددت الوجوه تحقيقاً لمبدأ التحرر من قيود الاستعمال.

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى جملة من النتائج تفصح عما خالف به



النحويون أو لم يميزوه قياساً بعد أن كان وارداً في أعلى النصوص فصاحة بعد القرآن الكريم ألا وهو نهج البلاغة لأمر المؤمنين (عليه السلام)، وهذه النتائج هي:

١- أشار البحث ما إلى التنعيم من أهمية في تحقيق الدلالة الاتساقية ولا سيما بتكرار اللفظ نفسه بين المسند والمسند إليه، وفي حال مفارقة الأصل إلى الارتكان والتعويل على التكرار هنا نجد قوة تنغيمية تحقق دلالة قصدية، وهذا ما تجسّد بيناً في قول الإمام (عليه السلام).

٢- أجاز البحث المجازاة بـ (حيث) من دون حاجة إلى (ما) المبهمة بالاستناد إلى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في غير الضرورة، وهو أمر يدل على أنّ الإبهام الذي فيها يوازي بدرجة ما عليه الحرف (إذ)، لذا حملت على أدوات الشرط.

٣- أثبت البحث بالدليل القاطع أنّه يجوز جر الظرف (فوق) بالباء، وبذا تخرج عن الظرفية بعد أن قصر النحويون جرّها بـ (من) و (على) وقصر الأمر فيها على الظرفية دون سواها؛ لذا أثبت البحث أنّ الأمر فيه غير مقصور على شيء دون آخر.

٤- تبين للبحث أنّه يجوز استعمال (ما) بعد (شتان) في الأمور المعنوية بعد أن قصر النحويون الأمر فيه على الأمور العينية الحسّية دون غيرها، فضلاً عمّا تحققه (ما) من دلالة الإبهام والشمول والعموم لما في ألفها من مدّ للصوت يتناسب وسياق التركيب المستعمل في كلام الإمام (عليه السلام).



الهوامش والإحالات:

الفوائد: ٣ / ١٢٣٤، وجمع الهوامع في

شرح جمع الجوامع: ٢ / ٢٥٢.

(١٣) الجنى الداني في حروف المعاني:

٥١٤، وينظر: مغني اللبيب عن كتب

الأعاريب: ٨١٩.

(١٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):

٣٠ / ١٠.

(١٥) ينظر: الرواية والاستشهاد: ٢٧٣،

ولغة الشعر العراقي المعاصر، عمران

خليل الكبيسي: ١٨.

(١٦) الشواهد والاستشهاد: ٢٢٥.

(١٧) يُنظر: الخصائص: ٢ / ٢٣ - ٢٧.

(١٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٨٥،

والاقتراح: ١٢٠.

(١٩) ينظر: الخصائص: ٢ / ٢٧.

(٢٠) يُنظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٣٣،

والأصول في النحو: ٢ / ١٤٣ - ١٤٤،

وشرح التسهيل (ابن مالك): ٢ / ٢٣٢، ٢١٥

ومعاني النحو: ٢ / ١٨٢.

(٢١) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):

٤ / ٩١ - ٩٢، ومغني اللبيب: ١٧٨، وجمع

الهوامع: ٢ / ٢٠٩.

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد

المعتزلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:

٢٣ / ١.

(٢) كتاب سيبويه: ١ / ١٤٢.

(٣) كتاب سيبويه: ١ / ٢٢٦.

(٤) كتاب سيبويه: ٢ / ٢٢٠.

(٥) الخصائص: ٢ / ٣٧٣.

(٦) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث

اللغوي: ١٠٦.

(٧) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):

٢٨٥ / ٧.

(٨) شرح نهج البلاغة (البحراني): ٣ /

٣٢٤، وينظر: توضيح نهج البلاغة: ٢ /

٢٣٨.

(٩) منهاج البراعة: ١٠ / ١٠٨.

(١٠) ينظر: المفردات في ألفاظ القرآن:

٨٤٤ (هلك).

(١١) سورة الجاثية: ٣٢.

(١٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب

التسهيل: ٨ / ١٧٤، وينظر: شرح التسهيل

المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل

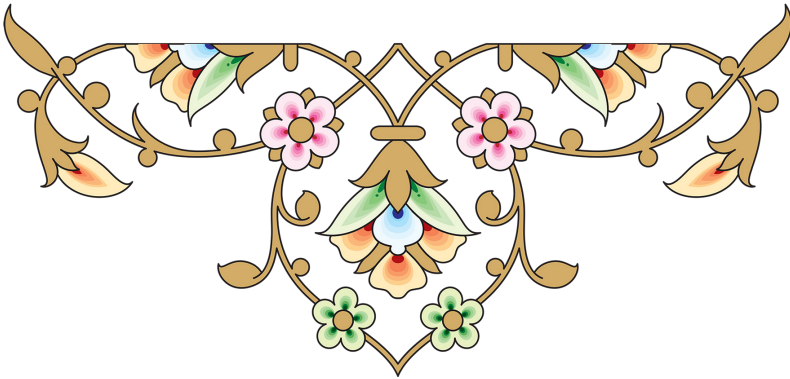


- (٢٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / (٣٠) شرح كتاب سيبويه: ١ / ٣٤٦.
- ٩٣٧، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٠٣، وشرح (٣١) سورة النَّحْلِ: ٢٦.
- ابن عقيل: ٣ / ٥٥-٥٦، وهمع الهوامع: (٣٢) سورة الْبَقَرَةِ: ٢٥.
- ٢ / ٢٠٩-٢١٠. (٣٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:
- (٢٣) يُنظر: مغني اللبيب: ١٧٧. ٢ / ٢٠٠-٢٠١.
- (٢٤) يُنظر: اللباب في علل البناء (٣٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب:
- والإعراب: ٢ / ٧٨، وشرح المفصل (ابن ٣ / ١٤٥١، والبيت ذُكر في الشعر
- يعيش): ٤ / ٩١، وشرح ابن عقيل: ٣ / (٣٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح
- ٥٦ - ٥٧. (٢٥) كتاب سيبويه: ٣ / ٥٦، وينظر:
- المقتضب ٢ / ٤٥، والأصول في النحو: ٢ / (٣٦) شرح التسهيل المسمى (تمهيد
- ١٥٩، والمقتصد ٢ / ١١١١، وشرح الرضي القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٤ /
- على الكافية: ٤ / ٩٠، واللمحة في شرح ٢٠٢٠.
- الملحة: ٢ / ٥٩٤، وحاشية الصبان: ١ / (٣٧) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):
- ٢٢٣، والنحو الوافي: ٤ / ٤٢٧. (٣٨) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):
- (٢٦) ينظر: الكتاب: ٣ / ٥٨، والمقتضب: (٣٩) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٣٢،
- ٢ / ٥٥، والتذييل والتكميل: ٣ / ١٢١، والنحو الوافي: ٤ / ١٤٢.
- ٢١٦ وتمهيد القواعد: ٩ / ٤٣٢٧. (٤٠) شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٩٠.
- (٢٧) المقتضب: ٢ / ٥٣. (٤١) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٣٧.
- (٢٨) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): (٤٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٠٢،
- ١٦ / ٦. والمحكم والمحيط الأعظم: ٧ / ٦٩٩.
- (٢٩) سورة يوسف: ٣٦. (ثت)، والمفصل في علم العربية: ١٦٣،

.....م. د. محمد خلف كاظم الخيكاني / م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني



- وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٠٣ ، وخرانة الادب: ٦ / ٢٧٦ .
وتوضيح المقاصد: ٣ / ١١٦٠ ، وارتشاف (٤٨) ينظر: لسان العرب، مادة: (شت).
الضرب: ٥ / ٢٣٠٤ ، والمزهر في علوم (٤٩) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس:
اللغة: ١ / ٢٥٢ . ١ / ٤٩٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣ /
(٤٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٠٣ ، والنحو الوافي: ٤ / ١٥٨ .
١٠٣ ، وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٠٤ . (٥٠) سورة الأنعام: ٩٤ .
(٤٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / (٥١) شرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٠٣
(والنص القرآني من سورة الأنعام الآية: ١٠٣ .
(٤٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / (٩٤) .
١٠٣ . (٥٢) ينظر: المفصل: ١٦١ ، وتوضيح
المقاصد: ٢ / ٢٨٣ .
١٠٣ ، والمفصل: ١٦٣ ، ولسان العرب: (٥٣) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):
(شت) وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٠٤ . ٢٠ / ٨٧ .
(٤٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ /



مصادر البحث ومراجعته:

* القرآن الكريم.

على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. د. ت.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق

٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د. د. ت. ٨- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الأمير، قم المقدسة، د. د. ط، ١٣٨٢م.

٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد

٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن القاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني

وتكميل المقاصد): محمد بن عبد الله بن ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج
البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب،
مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٥م.
١٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:
ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)،
تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد
الخطيب، مكتبة التراث العربي، الكويت،
ط ٢، ١٩٩٦م.

١٢- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد
السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن
مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ -
٢٠٠٨م.

١٣- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد
(ت: ٦٥٦ هـ)، تح: محمد أبو الفضل
إبراهيم، دار إحياء الكتب، مصر، ط ٢،
١٣٨٥ هـ.

١٤- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن
عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت:
١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد
هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣،
١٩٩٤م.

١٩- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة:
الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي
(ت: ١٣٢٤ هـ)، تصحيح: السيد إبراهيم
الميانجي، المطبعة الإسلامية، طهران، د.



ط، ١٤٠٠هـ. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،

٢٠- النحو الوافي: الأستاذ عباس حسن، بيروت، د. ط، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م،
دار المعارف، مصر، ط٣، د. ت. الأجزاء الثلاثة الأولى، دار البحوث

٢١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: العلمية، الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ -
جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: ١٩٧٩م، الأجزاء الأربعة الأخر.
الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ود.

